

«الوطني»: النمو الحقيقى لعمان يتباين متأثراً بالسياسة المالية التقشفية

لا يزال القطاع المالي في عمان ينبع بارتفاع متباعدة. إذ تشير البيانات ربيع السنوية الأخيرة (مارس 2016) للبنك المركزي، إلى أن مخاطر الائتمان لا تزال متخفضة مع بلوغ القروض المتعثرة في السادس 1.75% من إجمالي القروض، كما ارتفعت أيضاً الرسملة لتحصل نسبة الكفاءة الرأسمالية إلى 15.8% في الربيع الأول من العام 2016 وبلوغ المستوى الأول من نسبة الرسملة 13% في نهاية العام 2015.

التباطؤ في خفض
إنفاق تسبب في
ارتفاع العجز المالي
عن التوقعات

أسعار المستهلك تتأثر
بحقق الدعوم

ارتفاع معدل التضخم بعد أن قاتم السلطات بخفض الدعم مؤخراً، ومن المتوقع أن يحافظ على ارتفاعه في السنوات القادمة تماشياً مع استمرار السلطات بتحرير أسعار الطاقة والسلع والخدمات ما سبقه التراجع في أسعار المواد الغذائية والطاقة العالمية. إذ متوقع معدل التضخم في عمان يوازن 1.5% في العام 2016 ويوافق 2.2% في العام 2017. وقد ارتفع التضخم في سبتمبر بنسبة جيدة بلغت 1.4% على أساس سنوي نتيجة تزايد أسعار السكن والمفروشات المنزلية والتلوك والمواصلات.

تحسن السيولة في القطاع المصرفي

شهدت السيولة المصرفية حسنتاً بعد نشاط إصدار سندات في يونيو 2016 وحافظت الائتمان المنح للقطاع الخاص على مثانته محققاً اعتدالاً ليصل إلى نسبة جيدة بلغت 10% على أساس سنوي في أغسطس 2016. يبدو أنه سينهي العام عند نفس المستوى.

سوق مسقط للأوراق المالية

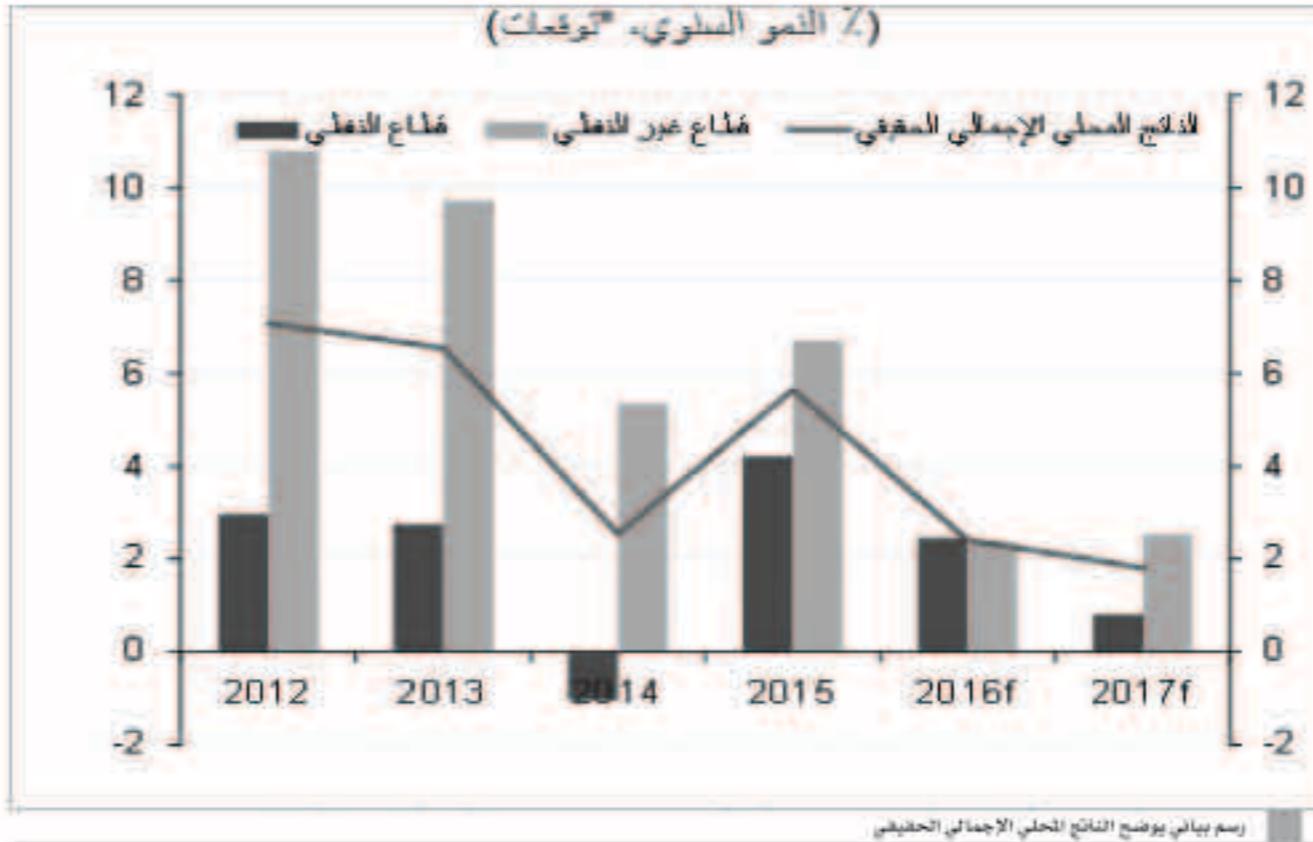
استفادت الأسهم العالمية من استقرار أسعار النفط العالمية، فقد ارتفع مؤشر مسقط بواقع 1.4% منذ بداية السنة المالية اعتباراً من أكتوبر 2016 متقدراً بذلك آداء الأسواق الإقليمية. وقد تم تقديم العديد من الضوابط الجديدة خلال نوفمبر التي من شأنها إنعاش التداول، وقد يكون لهذه الضوابط آثاراً واضحاً على حركة السوق لا سيما وأن ثقة المستثمرين لا تزال تواجه ضغوطات إثر تدني أسعار النفط.

الواهدين، كما تنوى الحكومة ايضاً جمع ملياري دولار بعد بيع عدد من الشركات التي تملکها السلطة.

وقد تمكنت السلطات من تمويل العجز بسهولة لما تملکه السلطة من خير جيد للاقتصاد، في جانب إصدارها لسندات عالمية بقيمة 2.5 مليار دولار في يونيو قامت السلطة ببيع سندات عالمية اخرى بقيمة 1.5 مليار دولار وصكوك بقيمة 0.5 مليار دولار في الربع الثالث من العام 2016 والتي لاقت اهتماماً واضحاً من قبل الدائنين الدوليين. وتطلع السلطات إلى تمويل 60% إلى 70% من العجز الجاري من خلال إصدار السندات العالمية. ولا يزال مستوى الدين في عمان ضئيلاً

ترتفع فيها التوجيهات الشعبوية وترأيد المخاطر الجيوسياسية. وترجاعت في الوقت نفسه المстроقات الاستثمارية بواقع 2.8% على أساس سنوي. وقد قدمت السلطات حرمة من الإصلاحات بشأن ترشيد الإنفاق في العام 2016 في ظل تراجع أسعار النفط. فقد تم رفع أسعار البنزين ورفع الرسوم الحكومية وضرائب الشركات وخفض الإنفاق في المؤسسات الحكومية. كما قامت السلطات مؤخرًا بخفض المزيد من الدعم ورفع الرسوم وتقييم الخصخصة، إذ ستنخفض الحكومة الدعم وتترفع أسعار الكهرباء على أصحاب الاستهلاك التفلي خالل بناءً من العام 2017 كما تم رفع الرسوم على تأشيرات

ويرجع هذا الاتساع الكبير في العجز إلى بقاء مستويات المصروفات الجارية دون تغيير يذكر والالتفات بدلاً إلى البيعو الأقل تكلفة في الميزانية. فقد تراجعت المصروفات الجارية بواقع 1.3% دون تغيير في المكونين الأكبر حجماً من بين بقية المكونات الثانية. فقد قللت المصروفات العسكرية ثابتة وترجعت مصروفات الوزارات والمدنية التي تخسم الرواتب بتبسيط ملقطة بلغت 1.5%. حيث أعلنت السلطات سبيلاً عن اعتزامها خفض المصروفات المدنية بواقع 10% في 2016 إلا أن ذلك لم يدو بعداً عن الواقع. وبعكس هذه صعوبة التغير ضمن بقية



توقعات بتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.4% في 2016 و 1.8% في 2017

3.5%. وجاءت الزيادة نتيجة انخفاض في مكون «ضرائب ناقص الاعنات على المنتج». وقد جاء هذا التحسن على خلفية سياسة الترشيد وخفض الدعم 2015. التي اتبعتها الحكومة عام 2015. ولا تزال هناك توقعات بتطاول نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى متوسط 2.1% خلال العامين 2016 و 2017 تماشياً مع الضغوطات التي سفر إليها خفض الإنفاق على نفقة الاقتصاد غير النفطي مقابل قوة الانتاج النفطي. ولا تزال نفقة المستهلك ضعيفة لا سيما مع تأثير التوقعات بارتفاع أسعار الحاجزين والدعم غير الأخرى. كما تأثر مؤشرات الأسواق بوجود بطاقة في النمو. فقد تراجع عدد العقود العقارية بواقع 4% على أساس سنوي في سبتمبر من العام 2016 بينما تراجعت إيرادات الفنادق للشهر الثاني على التوالي بواقع 2%. على أساس سنوي خلال أغسطس من العام 2016. في الوقت نفسه استمر عدد السيارات المسجلة بالتراجع رغم تحسنه قليلاً وذلك بواقع 7% في سبتمبر من العام 2016. ويبلغ انتاج النفط بال مقابل أعلى مستوياته متوسطاً متواصلاً البالغ مليون برميل يومياً في الأشهر الأخيرة ما ساهم في رفع توقعاتنا لنمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي إلى 2.5% - 1.7%.

■ خضع الموظفون
لـ 3722 ساعة من
التدريب الخاص
بشركة فورد ضمن
أربع فئات لخدمات
ما بعد البيع

«فورد» تختتم برنامج تدريب مكثف لفريق «الغامم أوتو» في إطار التزامها المتواصل بتوفير أفضل الخدمات لعملائها في الكويت

خدمات ما بعد البيع لدى قوراء الشرق الأوسط: «تغترب الكويت سوقاً شديدة الأهمية بالنسبة إليها، وبالتعاون مع شركائنا الغانم أوتو، نحن ملتزمون بتقنية الأعمال وتقديم منتجات ممتازة وتجارب استثنائية للعملاء في الكويت». كما علق تيم زيميرمن، نائب رئيس الغانم أوتو: «نلتزم الغانم أوتو بتقديم خدمة ممتازة لعملاء قوراء، حيث أن التدريب المستمر وتطوير فريق العمل يلعبان دوراً بالغ الأهمية. بما أن كافة أعضاء فريق خدمة ما بعد البيع، من التقنيين إلى مستشاري الخدمة، مدربون وفق معايير شركة قوراء للسيارات، فهذا يشكل مصدر طمأنينة لعملائنا وهو أمر نفتخر به كثيرة». وذكر قوراء الشرق الأوسط عملاء قوراء ولبيكون بالتزامن إلى الغانم أوتو للحصول على قطع غيار قوراء وموتورراف特 Motorcraft الأصلية بالإضافة إلى عقود الكفالة وخطبة الخدمة ESP. وخدمات الصيانة وتصليح الهيكل من قبل التقنيين المدربين والمعتمدين من قوراء لدى مركز خدمة الغانم أوتو الكائن في منطقة الشويخ الصناعية، مقابل متحف السيارات الكلاسيكية وحلبة سباق.

وأشتمل التدريب على تعلميات في الصنف، وأخرى غير الإنترنت، وأخرى تطبيقية في مكان العمل، ما أدى إلى الحرص على أن 100 في المئة من الموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع العملاء مؤهلون من أجل تقديم الدعم اللازم لعملائهم والحفاظ على معايير فورد العالمية، ومن بين الذين خصصوا للتدريب قبل الشركة الأم لأجل تقديم تجربة بيعات وخدمات عالية المستوى عملائها، خلال فترة قصيرة جداً قطع ما يقارب الـ 100 شخص من فريق خدمة لدى السفارات توسيو 3722 ساعة تدريب لغطي 87 وحدة تدريب مختلفة من أجل أن يحصلوا على المؤهل من قورن.

أصبح بإمكان عملاء فورد في الكويت أن يزوروا معرض ومركز خدمة الغامق أوتو المعتمدين من فورد في منطقة الشويخ الصناعية، من أجل شراء وصيانة أي سيارة فورد، مطمعين إلى أن فريق خدمة بعد البيع مؤهل تماماً ومحتملاً من فورد.

«إنيشيا تيف مينا» تحصد خمس جوائز في حفل «ألف مينا»

نادي المولى

أعلن فندق ومنتجع جميرا شاطئي المسفلة، الوجهة الفندقية الأكتر فخامة في الكويت، عن رعايته لسباق RUNQ8 الخيري الأكتر من نوعه في دولة الكويت والذي يمتد لمسافة 10 كيلومترات بصفة «صديق للسباق» إنسجاماً مع التزام الفندق بدعم المبادرات التي تساهم بتحسين الصحة والغاية في المجتمع المحلي.

وبهذه المناسبة، قال هاكان يتك، مدير عام فندق ومنتجع جميرا شاطئي المسفلة: «يسعدنا التأكيد على التزامنا العميق بدعم مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في دولة الكويت؛ ونخفر أيضاً برعايتنا لسباق RUNQ8 الذي يهدف إلى التوعية بالشّؤون المتعلقة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ونحرص في خلال دعمنا المستمر لهذا السباق على إحداث تأثير إيجابي لدى الأطفال الذين يحتاجون إلى الرعاية الحميدة والتنمية الفعالة، إضافة إلى تقديم الدعم لأسرهم».

ويعد اختتام السباق، قدم يتك اشتراكاً لمدة 3 أشهر في برنامج 'ناليس' للغاية البدنية كجائزة للفائزين من الذكور والإثاث في المركزين الأول والثاني ضمن فئتي الكبار والمراهقين، إضافة إلى تكرييم المشاركين فئة 'كمار السن'.

وهدف سباق RUNQ8 السنوي، الذي تنظمه مؤسسة فورية السلطان للتأهيل الصحي، إلى جمع التبرعات ودعم جهود المؤسسة في تقديم برامج العلاج والتأهيل الصحي للأطفال الرضع والصغار والشباب مع التشجيع على تبني أسلاط حياة صحية.

